

Distr.: General
30 April 2013
Arabic
Original: French

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة ١٠٧

محضر موجز للجلسة ٢٩٦٢*

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الاثنين ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نايجل رودلي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي لماكاو (الصين)

* لم يصدر محضر موجز للجلسة ٢٩٦١.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسال هذه التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva

وتُدرج أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بُعيد نهاية الدورة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-41998 290413 300413

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي لماكاو (الصين) (CCPR/C/CHN-MAC/1 و CCPR/C/CHN-MAC/Q/1 و CCPR/C/CHN-MAC/Q/1/Add.1)

- ١- بدعوة من الرئيس، أخذ وفد الصين مكانه حول طاولة اللجنة.
- ٢- السيد ليو زينمين (الصين) ذكر بإيجاز بالوضع الخاص لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، وأوضح أنه بموجب مبدأ "بلد واحد ونظامان" والقانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، ظلت أحكام العهد سارية في ماكاو بعد نقل السيادة إلى الصين وإنشاء منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد صاغت إدارة المنطقة الإدارية الخاصة التقرير الأولي لماكاو بشأن تنفيذ العهد بشكل مستقل.
- ٣- السيدة دا روزا سيلفا تشان (ماكاو) قالت إن التنمية الاجتماعية لماكاو استمرت باطراد، منذ نقل السيادة. وقد اعتُمدت تشريعات من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عن العهد وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية البيانات، ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، وعلاقات العمل، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، والوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية، وحماية النساء والأطفال. وأنشئ عدد متزايد من المؤسسات المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تتألف من شخصيات معروفة وممثلي المنظمات غير الحكومية، وتجري الحكومة حواراً منتظماً مع المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠١٢، وسعياً إلى تعزيز ديمقراطية النظام السياسي، عمدت ماكاو إلى تغيير طريقة تشكيل الجمعية التشريعية واختيار رئيس الجهاز التنفيذي. وشُرع في عملية للتشاور مع الجمهور.
- ٤- السيدة تشو لام لام (ماكاو) قدمت بإيجاز الردود الكتابية التي قدمتها ماكاو على قائمة المسائل التي وضعتها اللجنة (CCPR/C/CHN-MAC/Q/1/Add.1) وأشارت، على وجه الخصوص، إلى أن الصكوك الدولية قابلة للتطبيق في المنطقة الإدارية الخاصة من خلال دمجها في التشريع. ويمكن للمحاكم تطبيق أحكام هذه الصكوك تطبيقاً مباشراً كما يمكن للأفراد الاحتجاج بها. ولم تقيد حقوق صينيي ماكاو الذين كانوا يمتلكون وثائق سفر برتغالية بعد نقل السيادة، وهم يتمتعون بالحقوق والحريات المكفولة لسكان ماكاو، وفقاً للقانون الأساسي. وتضمن ماكاو حرية الصحافة، وحرية التعبير، وحرية النشر.
- ٥- ولحماية النساء والقصر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، تعكف الحكومة على إعداد مشروع قانون لمنع العنف المنزلي وإطار قانوني لحماية حقوق ومصالح المسنين. ويحظر القانون جميع أشكال العقاب البدني للأطفال، ولا سيما في المدارس، كما يحظر القانون رقم ٢/٢٠٠٧ بشأن نظام الدعم التربوي للأحداث الجانحين صراحة تطبيق تدابير من شأنها أن تمس بالسلامة الجسدية للأحداث الجانحين المودعين في مؤسسة للأحداث الجانحين

وبصحتهم وكرامتهم. ويحظر أيضاً التمييز في مجال العمل ضد العمال غير المقيمين، ولم يبلغ مكتب العمل حتى الآن بأي شكوى من هذا القبيل.

٦- ولا تؤثر الحركة ضد الإرهاب على حماية حقوق الإنسان، ويتمتع أي شخص يشبهه في قيامه بأنشطة إرهابية أو تمويل الإرهاب في ماكاو بضمانات قانون الإجراءات، والحق في الاستئناف، والحق في المثل أمام القضاء، والحق في الحصول على تعويض في حالة الاعتقال غير القانوني، والحق في محاكمة علنية وعادلة. ويتضمن قانون العقوبات أحكاماً تتيح محاربة الاستغلال الجنسي للنساء وتتعاون ماكاو مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وأخيراً، تشجع الحكومة إنشاء المنظمات غير الحكومية في المنطقة الإدارية الخاصة وتقدم دعماً مالياً لتلك التي تقوم بأنشطة خيرية وتعمل في المجالين الطبي أو التعليمي، وهو ما يدل على احترامها للحق في تأسيس الجمعيات.

٧- السيد كالين أعرب عن رغبته في أن يعرف بدقة أكبر معنى "دمج" العهد وما هي أحكامه التي تطلبت، لكي تصبح سارية، اعتماد المنطقة الإدارية الخاصة لنص تشريعي. وفيما يتعلق بالفقرة ١٣ من الردود الكتابية، أشار إلى أن عدم حظر قانون الإجراءات الجنائية لجمع مسؤول في الشرطة القضائية وقع ضحية لأفعال تشهير في آن واحد بين صفة الضحية والمحقق في قضية تخصه أمر لا يتسق تمام الاتساق مع المبادئ الأساسية لمحاكمة عادلة، وقد يكون هناك تنازع بين القانون المحلي والعهد. وتساءل كيف يمكن للجنة مكافحة الفساد التي تتولى مهام أمين المظالم والتي وُسعت ولايتها لتشمل العديد من جوانب حقوق الإنسان أن ترصد أعمال جميع الحقوق التي يكفلها العهد على أرض الواقع، وما إذا كانت مخولة تحريك التحقيقات في أعمال أخرى غير الفساد، وما مدى استقلاليتها.

٨- وفي معرض إشارته إلى القانون رقم ٦/٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي في المجال الجنائي الذي يحظر تسليم سكان ماكاو إلى بلدان قد يتعرضون فيها لسوء المعاملة أو قد يحكم عليهم فيها بالسجن مدى الحياة أو إلى أجل غير مسمى أو بعقوبة الإعدام، لكنه لا ينطبق داخل أراضي جمهورية الصين الشعبية، تساءل السيد كالين عما إذا كان يحدث نقل مرتكبي مخالفات من سكان ماكاو إلى الصين القارية حتى وإن كانوا معرضين لحكم الإعدام، وهو ما قد لا يكون متوافقاً مع أحكام العهد. وأخيراً، تساءل عما إذا كانت ماكاو تعتزم رفع بعض التحفظات التي أبدتها على العهد عام ١٩٩٩.

٩- السيدة موتوك تساءلت عما يوفره القانون رقم ٣/٢٠٠٦ المتعلق بمنع الجرائم الإرهابية والقضاء عليها من ضمانات للمشتبه فيهم. وطلبت توضيحات بشأن تطبيقه في الممارسة العملية معربة عن رغبته في أن تعرف، على وجه الخصوص، ما إذا كان يحدث طرد أجانب من ماكاو بذريعة الاشتباه في ارتكابهم أنشطة إرهابية. وأعربت عن رغبته أيضاً في معرفة ما إذا كان القانون رقم ٩/٢٠٠٢ بشأن الأمن الداخلي يضمن ممارسة الحقوق التي لا يمكن عدم التقيد بها خلال حالة الطوارئ.

١٠ - السيد فلينترمان تساءل عن فرضية تطبيق المادة ١٨ من القانون رقم ٢٠٠٢/٩ التي تجيز للشرطة التنصت، وما إذا كان الشخص المعني سيمنع بالحقوق القانونية ويكون بإمكانه الطعن في قرار الجهة القضائية التي رخصت بالتنصت عليه. وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، طلب توضيحات بشأن عدد الأحداث الجانحين، وعدد القصر الموجودين رهن الاحتجاز، وطبيعة العقوبات البديلة المطبقة فعلياً.

١١ - السيد بن عاشور طلب أرقاماً محددة لتكملة الرد الكتابي للدولة الطرف بشأن توظيف الرجال والنساء (الفقرة ٣٩). وأضاف أنه يود أيضاً الحصول على معلومات عن حجم وأسباب فجوة الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص. وتساءل عما إذا كانت الدولة الطرف تعتزم تقديم تعويض مالي للنساء اللائي يفضلن البقاء في المنزل؟ وفيما يتعلق بوزارة العمل، قال إنه يبدو أن هناك فجوة بين الأنشطة المبينة في الفقرة ٤١ من الردود وحقيقة أنها لم تسجل أية شكاوى خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأعرب السيد بن عاشور عن رغبته في معرفة إلى أين وصلت عملية وضع القانون المتعلق بالعنف المتزلي وفي الحصول على توضيحات بشأن الانخفاض الملحوظ في عدد حالات العنف ضد الأطفال. وتساءل عما إذا كانت لدى الحكومة أي إحصاءات عن التحرش الجنسي وما إذا كانت تعتزم اعتماد قانون بشأن هذه المسألة؟ كما أعرب عن رغبته في الحصول على بيانات عن عدد نزلاء السجون، موزعة حسب السن، وبشأن التدابير التأديبية الأخرى غير الحبس الانفرادي. وقال إن الدولة الطرف مدعوة إلى تقديم معلومات عن نسبة ثنائية اللغة بين السكان، وتطور هذه النسبة والآثار المحتملة ترتبها عن استخدام اللغتين الرسميتين في النصوص التشريعية والإجراءات القضائية.

١٢ - السيد شاني ذكر بأن عدم وجود قانون بشأن التحرش الجنسي سبق أن كشفته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومنظمة العمل الدولية، وتساءل بدوره عن نوايا الدولة الطرف في هذا الصدد. وذكر أيضاً بأن لجنة مناهضة التعذيب أعربت عن قلقها إزاء وضع القصر رهن الحبس الانفرادي لمدة قد تصل إلى شهر واحد، متسائلاً عما إذا كانت الدولة الطرف تعتزم إعادة النظر في القانون الذي يسمح بهذا الإجراء. وقال أخيراً إن الوفد مدعو إلى بيان ما إذا كان يُعْتَمَد اتخاذ تدابير لزيادة عدد القضاة والحد من التأخير في تجهيز القضايا.

١٣ - السيدة زايرت - فوهر طلبت توضيحات بشأن معنى البيان الذي أدلت به الصين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تطبيق العهد في ماكاو، مشيرة على وجه الخصوص إلى أن هذا التطبيق لا ينبغي أن يكون تابعاً للتشريع الوطني، ومن نافل القول التأكيد أن أي قيود على الحقوق والحريات ينبغي ألا تنتهك أحكام العهد.

١٤ - السيدة واترفال تساءلت عما إذا كانت توجد في ماكاو برامج لإعادة تأهيل مرتكبي العنف المتزلي.

١٥ - السيدة شانيه أشارت إلى أن سلطة تفسير القانون الأساسي لماكاو تعود إلى اللجنة الدائمة التابعة لمجلس الشعب الوطني، والتي يجوز لها تفويضها إلى محاكم ماكاو لكنها غير ملزمة بذاتها بتطبيق العهد. وإضافة إلى ذلك، يجب على المحاكم التشاور مع اللجنة الدائمة قبل النطق بالحكم، في بعض الحالات. ومن الهام معرفة ما إذا كان هذا سبق أن حدث، وخاصة بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ العهد.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٥؛ واستؤنفت الساعة ١٧/٠٠.

١٦ - السيدة دا روزا سيلفا تشان (ماكاو) قالت إن ماكاو لا تعتزم إنشاء مؤسسة للدفاع عن حقوق الإنسان، لكن هذه الحقوق يحميها حالياً القانون الأساسي، والأجهزة القضائية، وأمين المظالم، ونظام المساعدة القضائية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب حماية البيانات وغيرها. كما تقوم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني برصد حالة حقوق الإنسان.

١٧ - السيدة تشو لام لام (ماكاو) قالت إن الغالبية العظمى من سكان ماكاو لا يتكلمون إلا الصينية. وأوضحت أن جهوداً بُذلت، مع ذلك، لفائدة الأشخاص الناطقين بالبرتغالية وثنائيي اللغة، لأسباب تاريخية ولتعزيز التعاون مع باقي البلدان الناطقة بالبرتغالية. ويجري اتخاذ تدابير مختلفة لتشجيع تعلم اللغة البرتغالية واستخدامها.

١٨ - السيدة فيرنانديز دي سوسا فريرا (ماكاو) أوضحت أن المادة الأولى من القانون المدني تنص على أن للقانون الدولي الأسبقية على القانون المحلي. وقد تم الاحتجاج ببعض مواد العهد سلفاً في دعاوى قضائية، لكن لم يلاحظ أي تنازع مع القانون المحلي حتى الآن. ووفقاً للمادة ٤٠ من القانون الأساسي، تُطبق أحكام العهد من خلال التشريعات الوطنية، إلا إذا كانت تلقائية التطبيق، كما هو الحال بالنسبة لحظر التعذيب، على سبيل المثال. وأضافت أن إعلان الصين بشأن القيود التي يمكن فرضها على حقوق سكان ماكاو متماشية مع الفقرة ٣ من المادة ١٢ من العهد، التي تنص على وجوب أن تكون مثل هذه القيود منصوصاً عليها قانوناً وألا تكون مخالفة لأحكام العهد. ولئن صح أن التحرش الجنسي في مكان العمل لا يعاقب عليه كجريمة قائمة بذاتها، فإنه توجد مع ذلك أحكام تتيح قمعه. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٧١ من قانون العقوبات على عقوبات مشددة في حالة الاعتداء الجنسي عندما تكون هناك علاقة هرمية بين الجاني والضحية.

١٩ - ولا يوجد اتفاق بين الأقاليم يسمح بتسليم المجرمين الفارين بين الصين القارية ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. بيد أن هناك مفاوضات جارية لإبرام اتفاقات للتعاون القضائي فيما بين الأقاليم في المسائل الجنائية. وأوضحت أن الحالات التي قد يرفض فيها دخول شخص إلى ماكاو محددة بوضوح في قانون الأمن الداخلي. وهذا تحديداً ما يحدث عندما يكون الشخص يشكل تهديداً للأمن الداخلي أو يشتبه في أن له صلات مع الجريمة عبر الوطنية، ولا سيما المنظمات الإرهابية. وتتبادل سلطات الشرطة البيانات الاستخباراتية

مع نظيراتها الأجنبية وكذا مع الأنتربول. وينص القانون رقم ٢٠٠٢/٩ على إمكانية تقييد ممارسة بعض الحقوق خلال حالة الطوارئ، لكن يجب أن يخضع مدى ضرورة القيود وتناسبها وملاءمتها لتقييم مسبق، على ألا تتعدى مدة هذه التدابير ثمانية وأربعين ساعة، وأي تمديد يجب أن توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي. وهذه القيود هي تدابير مؤقتة تتيح لرجال الشرطة مراقبة أشخاص أو مبان، أو إجراء عمليات التحقق من الهوية، أو حجز أسلحة بصورة مؤقتة، أو رفض دخول غير المقيمين، أو طرد أي شخص يشكل تهديداً للأمن الداخلي. ولا يجوز فرض أي قيد على الحقوق والحريات التي لا يجوز عدم التقييد بها. ولا يسمح بالتنصت على المكالمات الهاتفية إلا في حالة تهديد الأمن الداخلي. وتنظم عمليات التنصت المحاكم التي تبت في مدى ضرورتها. وهكذا تحترم حقوق المشتبه فيه.

٢٠- وفيما يتعلق بالجمع بين صفتي الضحية والمحقق لمدير الشرطة القضائية الذي قدم شكوى بتهمة التشهير (القضية رقم ٧٩٢/٢٠١٠)، يجدر التوضيح أن مكتب النائب العام هو الهيئة المسؤولة عن التحقيق في الجرائم الجنائية، في النظام القضائي لماكاو. وفي هذه القضية بالذات، أجرت الشرطة القضائية التحقيق تحت إشراف هذا المكتب، لكن لم يكن قائد الشرطة القضائية هو الذي جمع الأدلة، وبذلك كفلت نزاهته. ومع ذلك، في مثل هذه الحالة، إذا اعتبر المشتبه فيه أنه لم يحظ بمحاكمة عادلة، يجوز له رفع شكوى إلى أمين المظالم أو مكتب النائب العام.

٢١- السيد دجو لين (ماكاو) أوضح أنه يعود في الواقع إلى اللجنة الدائمة التابعة لمجلس الشعب الوطني تفسير القانون الأساسي؛ وهذا ليس قانوناً لماكاو، إذ اعتمده مجلس الشعب الوطني الذي يفسر قوانينه بنفسه. ومع ذلك، تنص الفقرة ٢ من المادة ١٤٣ من القانون الأساسي على أن اللجنة الدائمة يمكن أن تأذن لمحاكم ماكاو في أن تعتمد إلى تفسير خاص بها في المسائل التي تخص بشكل مباشر إدارة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وتنص المادة ٨٣ إضافة إلى ذلك على أنها تصدر أحكامها بصورة مستقلة. وحتى الآن، لم يسبق أن استدعى الأمر أن تطلب تفسيراً من اللجنة الدائمة وفقاً للمادة ١٤٣.

٢٢- السيد م. إيونغ كونغ إيو (ماكاو) أشار إلى أنه يجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون لمنع العنف المتزلي وتعزيز حماية الضحايا. وإضافة إلى تدابير قمع العنف المتزلي، ينص مشروع القانون على إلزام مرتكبي أفعال من هذا القبيل بالمشاركة في برنامج من أجل تعلم تغيير سلوكهم. وفي عام ٢٠١٢، بلغ عن حالة وحيدة للعنف الأسري كان ضحيته طفل. وقد بذلت الحكومة جهوداً جبارة لمكافحة العنف المتزلي، من خلال تنظيم مشاورات وحملات مع المجتمع المدني للتوعية بحقوق الطفل وحمايته.

٢٣- السيدة تنغ نغا كان (ماكاو) أشارت إلى أن المرأة كانت، عام ٢٠١٢، تشكل ٦٧ في المائة من مجموع القوى العاملة، وأن أقوى التفاوتات في الأجور بين الرجال والنساء لوحظت في قطاع الصناعات التحويلية، لكن الفوارق أقل في القطاعات الأخرى. وبشكل عام، تميل هذه الفوارق إلى التراجع. وقد اعتمدت الحكومة تدابير مؤقتة لتمكين الأشخاص

ذوي الدخل المنخفض، مثل العاملين لدوام جزئي، من الاستفادة من المخصصات، وأيضاً لتمكين المرأة التي تبقى في البيت لرعاية أطفالها من طلب الاستفادة من المساعدات.

٢٤- السيدة تشو لام لام (ماكاو) أوضحت أن القانون الدولي يشكل جزءاً مباشراً من قانون منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وله الأسبقية في حالة التنازع. ولا يُحتاج إلى سن قوانين لتطبيقه. بيد أنه ينبغي تفصيل بعض الأحكام في قانون وطني. فعلى سبيل المثال، إذا كان بالإمكان الاحتجاج المباشر بحرية تكوين الجمعيات المكرسة في العهد، فإن كيفية تكوين الجمعيات يجب أن تستند إلى القانون الإداري؛ لكن هذا لا يعني أن الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية يجب نقلها في القانون الوطني لتطبيقها.

٢٥- وفي القضية رقم ٢٠١٠/٧٩٢، احتج المتهمون بالتشهير بانتهاك حقوقهم المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد لأن الضحية المزعوم هو مدير الشرطة القضائية. بيد أن المحكمة اعتبرت أن هذه الادعاءات لا أساس لها لأن من أجرى التحقيق هو مكتب النائب العام والشرطة القضائية، وهو ما لا يتعارض مع أحكام المادة ١٤ من العهد.

٢٦- السيد كالين تساعل، في معرض عودته إلى مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، عما إذا كانت آليات حماية حقوق الإنسان القائمة مستقلة بما فيه الكفاية. وطلب معلومات أكثر تفصيلاً عن دور لجنة مناهضة التعذيب وأمين المظالم في مجال حقوق الإنسان، وكذلك عن كيفية إدارة المفاوضات الجارية مع الصين القارية للتوصل إلى اتفاق فيما بين الأقاليم بشأن تسليم المجرمين الفارين، في ضوء العهد.

٢٧- السيد ماتادين طلب إلى الوفد التعليق على المعلومات التي قدمتها بعض المنظمات غير الحكومية التي تعتبر ترجمات القوانين التي اعتمدها الجمعية التشريعية والأحكام القضائية النهائية إلى اللغات الرسمية ترجمات رديئة.

٢٨- السيد شاني قال إن عدداً قليلاً جداً من الشركات كانت تديرها نساء (حوالي ١,٣ في المائة) قبل عشر سنوات، وفقاً للإحصاءات المتاحة له. وتساعل عما إذا كان هناك مشكلة في هذا المجال في ماكاو وما إذا كانت قد اتخذت تدابير لتشجيع المرأة على الحضور بصورة أكبر في قطاع الأعمال.

٢٩- الرئيس تساعل، بشأن القضية رقم ٢٠١٠/٧٩٢، عما إذا كان ينبغي أن يفهم إذن أن الضحية المزعوم، وهو مدير الشرطة القضائية، لم يشارك بنفسه في التحقيق، وما إذا كانت اتخذت تدابير لضمان إحساس رجال الشرطة المكلفين بالتحقيق، وإن كانوا تحت سلطة المدعي العام، بأنهم أحرار في التحقيق. وشكر الوفد على ردوده ودعاه إلى مواصلة الحوار مع اللجنة في الجلسة المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.